

## بأقلامهم

بقلم  
روزانا بومنصف\*

## لئلا تهدر الفرصة الراهنة

حظي لبنان ولا يزال بدعم كاف من اجل المحافظة على استقراره، في وقت لم يكن احد يتخيل بان اشتعال الحرب في سوريا المجاورة قبل ست سنوات يمكن ان يقيه بعيدا من النار، او من الانعكاسات المباشرة التي يمكن ان تترجم حروبا صغيرة او كبيرة بحيث تعيد شبح الحرب الاهلية الى الواجهة. مع دخول سوريا اطار تجميد النزاع فيها من خلال ما يعرف بمناطق خفض التوتر، يفترض ان يشعر لبنان باطمئنان اكبر لجهة عبوره قطوع الحرب من دون ان يلامسها، في الوقت الذي حقق تقدما ملموسا لا يمكن تجاهله. هذا التقدم يتمثل في ازالة هاجس الارهاب المهدد للبنان الى حد بعيد، تزامنا او على نحو استباقي لازالته من الدول المجاورة.

لا يمكن القول ان لبنان غدا في منأى نهائي عن الارهاب، لكنه نجح الى حد بعيد في تجاوز احتمالاته. هذان الاعتباران، اي قطوع الحرب والارهاب، كان لالتقاء مواقف الافرقاء اللبنانيين حولهما الدور الكبير في تخطيهما، ودوما في ظل ظروف غير سهلة سمحت بتوظيفهما في المعطى السياسي الداخلي اللبناني.

ما هو على المحك راهنا يتصل بقدرة الافرقاء السياسيين على الايحاء بالثقة بان لبنان يسير على سكة بعيدة المدى من اجل استعادة بناء الدولة والمؤسسات، ولا يعبر فقط مرحلة ظرفية او انتقالية مرتبطة بايجاد حلول نهائية او تسويات للحروب في الدول العربية المجاورة. اذ ان التسوية السياسية التي امنت انتخاب رئيس للجمهورية وتأليف حكومة وحدة وطنية اظهرت، على رغم التوافق الذي سمح بامرار عدد كبير من الملفات الخلافية سابقا كموضوع قانون الانتخاب او قانون النفط والغاز او قانون الموازنة، غياب وجود رؤية موحدة للبلد ومستقبله وقضاياها الاساسية. لبنان لا يتوجه بلغة واحدة، ولا بخطاب سياسي موحد رسميا على الاقل الى الخارج، ما يدفع كثيرين الى الخشية من ان لا تكون الفرصة التي اتاحت للتسوية السياسية الحالية قابلة

\* صحافية في جريدة "النهار"

## ضيف العدد

بقلم الدكتور  
روجيه خياط\*

## ضمان البطالة حجر الزاوية "للحق الاجتماعي"

35 الف طالب سنويا من جامعاته، بالإضافة الى 15 الفا من خريجي المعاهد المهنية، لم يجد اكثر من 3500 طالب عملا السنة الماضية. باتت الهجرة مصير الاكثية منهم كالسابق. تكلف دراسة الشباب الطالع مبالغ طائلة، يمكن رصدها من ميزانية التربية والتعليم على مدى 5 سنوات، ومضاعفتها عبر الاخذ في الاعتبار التكاليف التي يتكبدها الاهل في القطاع الخاص. صحيح انهم يعيلون اهلهم في لبنان، لكن جهدهم الاساسي يوظف في بلاد الاغتراب.

الاهم من كل ذلك، ان لبنان يفتقر الى الانتاجية. وهو غير قادر على مواجهة المنافسة الدولية. الدليل على ذلك العجز الهائل في ميزان التجارة الخارجية، اذ يستورد حاجاته من دون ان يصدر شيئا يذكر في المقابل، جزءا منها يمول من التحاويل، ومن دون ان ينتج، وبالتالي من دون ان يتمكن من خلق فرص عمل واستقطاب استثمارات جديدة لهذا الغرض. بالطبع يعود ضعف الانتاجية الى هجرة الكفاءات. لو تمكن الشباب، لا سيما اصحاب الخبرة الذين يفقدون عملهم في فترة من الفترات، من انتظار فرصة عمل جديدة بفضل ضمان البطالة، لما اضمحلت الانتاجية الى هذا الحد.

لقد وقع لبنان بفعل سياساته الاقتصادية في حلقة مفرغة يمكن وصفها على الشكل الآتي: تتقلص فرص العمل - يهاجر اصحاب الكفاءات - تتراجع الانتاجية - ينحسر نشاط قطاعات الانتاج - تشح الاستثمارات ... لم يعد امام الاقتصاد الوطني سوى خيار واحد: احداث حلقة ايجابية لا يمكن ان تبدأ سوى من انشاء صندوق لضمان البطالة. وهذا ما سوف لا يعيه السياسيون قبل ان يبلغ اقتصاد الربيع، البديل الراهن من اقتصاد الانتاج، حدوده. وهذا لم يعد بعيدا وفقا للمؤشرات التي رأيناها والتغيرات التي نشهدها.

\* مستشار غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان

يستغرب الباحث كيف بقي لبنان حتى اليوم من دون اعتماد نظام لضمان البطالة رغم ان الدخل الفردي فيه، بالقدرة الشرائية المقارنة بين الدول، بلغ 18500 دولار اميركي في نهاية عام 2016. وهو الدخل الاعلى بين دول الشرق الاوسط. تتمتع معظم دول المنطقة بضمان البطالة منذ سنوات عدة، لا سيما الجزائر والمغرب والعراق، رغم ان امكاناتها اقل من لبنان وظروف بعضها اصعب.

كثيرا ما سمعنا "هل يستطيع لبنان تمويل ضمان البطالة"؟ قد يحمل هذا الشك مغالطة مزدوجة: الاولى، كأننا نتكلم عن مشروع عادي، يمكن تأجيله حتى تتوافر له الامكانيات اللازمة. والثانية كأننا نبحث عن "عبء" اجتماعي اضافي مكمل لشبكة الحماية الاجتماعية التي ربما تبدو كافية من دون ان يضاف اليها مشروع كهذا.

ينبثق الحق في العمل من الحق في الحياة. ولا تعفي الحرية الاقتصادية، كما لا يعفي اقتصاد السوق، الدولة من تأمين حياة لائقة لمواطنيها. وهذا هو الحق الاجتماعي الذي يتناول في الطليعة الحاجات الاساسية التي يعجز العاطل عن العمل عن تأمينها. يحتل "الحق الاجتماعي" الاولوية في الانفاق العام في حدود الامكانيات المتوفرة والتي يعبر عنها الدخل الفردي السنوي. ولو احترمنا الدستور (والمنطق) وطبقنا الشمول والشيوخ في الموازنة، لما ادعى احد ان نظام التعويض عن البطالة يزيد العجز، بل ربما لم يحدث عجز البتة.

وقد يعفي ضمان البطالة الدولة من مواجهة مبالغ تقوم بدفعها وزارة الشؤون الاجتماعية لمساعدة المحتاجين. اذ يوفر التعويض عنها جزءا وفيرا من تلك الالتزامات. عندما تساهم الدولة فقط في جزء في تمويل صندوق البطالة، يصبح الوفر في انفاق الشؤون الاجتماعية من الموازنة اضعاف نفقات الدولة لجهة تمويل الصندوق.

وما هو حق اجتماعي يبدو ضروريا على الصعيد الاقتصادي. يخرج لبنان